

واشنطن تنتقم عقب عزم بكين فرض رسوم على سلع أميركية

تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

بريطانيا تريد إبرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة بشروط مناسبة



بوريس جونسون

قالت متحدثة بريطانية قبل اجتماع بين رئيس الوزراء بوريس جونسون والرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن بريطانيا تريد التوصل لاتفاق تجاري مع الولايات المتحدة بسرعة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي ولكن يجب أن تكون الشروط مناسبة للجانبين.

وسيتوجه جونسون الذي لم يمر سوى شهر على توليه منصبه إلى منتجع بياريتس الساحلي الفرنسي لحضور اجتماع قمة لمجموعة السبع حيث سيتم رصد كل تحركاته لمعرفة كيف سوف يوضع بريطانيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وسيلتقي جونسون مع ترامب لإجراء محادثات من المتوقع أن تكون إيجابية بشأن التجارة وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى موضوعات دولية لا يوجد تطابق في وجهات نظر البلدين بشأنها مثل روسيا والاتفاق النووي الإيراني والسياسية التجارية بشأن الصين.

قالت وزارة المالية الصينية إن بكين ستفرض رسوما جمركية إضافية بنسبة خمسة بالمئة على فول الصويا الأمريكي اعتبارا من أول سبتمبر وكذلك ستطبق رسوما إضافية بنسبة عشرة بالمئة على القمح والذرة والسمسم (الذرة البيضاء) من الولايات المتحدة اعتبارا من 15 ديسمبر.

وهذا الحدث إجراء تجاري انتقامي تتخذه الصين في مواجهة الولايات المتحدة.

كما ستفرض الصين رسوما جمركية إضافية كبيرة بنسبة عشرة بالمئة على لحوم الأبقار ولحوم الخنازير الأمريكية اعتبارا من أول سبتمبر وفقا لقائمة نشرتتها الوزارة على موقعها الإلكتروني.

وقال الرئيس دونالد ترامب إن الولايات المتحدة ستخفض واردات صينية لرسوم جمركية إضافية بنسبة خمسة في المئة ردا على ما سماه تحرك الصين بدوافع سياسية لفرض رسوم على صادرات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار.

وكتب ترامب على تويتر "من المحزن أن الإدارات السابقة سمحت للصين بأن تتخلص حتى الآن من تجارة عادلة ومتوازنة وهو ما أصبح عبئا كبيرا على دافع الضرائب الأمريكي... كرئيس للبلاد فأنتي لم يعد يمكنك أن تسمح لهذا بأن يحدث".

وقال إن الولايات المتحدة ستزيد الرسوم الجمركية على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار إلى 30 بالمئة من المعدل الحالي البالغ 25 بالمئة بدءا من أول أكتوبر.

وفي الوقت نفسه أعلن ترامب رفع الرسوم الجمركية على بقية البضائع الصينية البالغ قيمتها 300 مليار دولار من 10 بالمئة إلى 15 بالمئة. وستبدأ الولايات المتحدة فرض تلك الرسوم على بعض المنتجات بدءا من أول سبتمبر، لكن الرسوم على حوالي نصف تلك البضائع تاجلت إلى الخامس عشر من ديسمبر.



اليابان وأميركا تتوصلان لإطار اتفاق تجاري



روبرت لايتهايزر

توصلا للاتفاق في واشنطن وسيتم إعلانه خلال اجتماع من المتوقع أن يعقد بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي على هامش اجتماع قمة مجموعة السبع في بياريتس بفرنسا.

ويأتي هذا التقرير بعد فترة وجيزة من إبلاغ مونتيجي الصحفيين في واشنطن إنه ولايتزر حقا "تقدما كبيرا" في محادثاتهما.

قالت صحيفة نيكي التجارية اليابانية إن الولايات المتحدة واليابان توصلتا إلى الإطار العام لاتفاق تجاري مع إبقاء الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية على السيارات اليابانية ولكن مع خفض طوكيو للتعريفات على لحوم الأبقار والخنازير الواردة من الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أن الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر ووزير الاقتصاد الياباني توشيميتسو موتيجي

أسعار النفط تهبط وسط ضبابية الاقتصاد العالمي



بالمئة، لتبلغ عند التسوية 59.34 دولار للبرميل. وهبط عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.18 دولار، أو 2.1 بالمئة، لتسجل عند التسوية 54.17 دولار للبرميل. ويهيئ الخام الأمريكي الأسبوع منخفضا 1.3 بالمئة بينما صعد برنت 1.2 بالمئة على مدار الأسبوع.

الاقتصاد الخليجي معرض لعدوى الركود العالمي

على امتصاص تأثيرات الأزمات الاقتصادية. من جانبه، أوضح الدكتور خالد البعلبي، أستاذ المالية والاقتصاد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أن دول العالم ستعمل على مواجهة الركود الاقتصادي العالمي سواء عن طريق الدعم الحكومي، أو تخفيض سعر الفائدة، فأمريكا أعلنت نيتها تخفيض الضرائب على الوظائف، كما أن "الفيديرالي الأمريكي"، رغم أنه جهة مستقلة، لكنه سيضطر تحت الضغوط إلى تخفيض سعر الفائدة، وكذلك البنك المركزي الأمريكي سيعمل على اتباع خطة قوية لمكافحة التباطؤ الاقتصادي في أوروبا. بدوره، قال حجاج بوخضور، مدير يمثل في الحرب العالمية بين الصين وأمريكا، بحكم أن دول الخليج لديها علاقات تجارية متنامية مع طرفي النزاع التجاري، وهذا الركود المتوقع يختلف في طبيعته عن الأزمات المالية العالمية الأخرى بسبب هذا الصراع التجاري.

من جهته، لفت أسامة مؤمن، مستشار في مجال الاستثمارات، إلى أن دول الخليج تعد منظومة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاد العالمي ككل، خصوصا السعودية التي تعد عضوا مؤثرا في مجموعة العشرين، وبالتالي فإن حدوث ركود اقتصادي، الذي يتوقع أن يكون منبعا من أمريكا، ستعمر آثاره جميع دول العالم وسيؤثر في اقتصاداتها بشكل كبير، إلا أن المملكة قد تستطيع مواجهة هذا الركود.

الخليج: التصنيفات الائتمانية تؤكد حاجة لبنان للإصلاحات

وتحاول الحكومة الآن وضع مالميتها العامة في مسار أكثر ثباتا بخفض العجز في موازنة 2019 وخطة لإصلاح قطاع الكهرباء الذي تديره الدولة والذي يستنزف الموارد بينما يعاني اللبنانيون من انقطاع الكهرباء بشكل يومي.

وقالت فيتش إن خفض التصنيف الائتماني للبنان يعكس تصاعد الضغوط على نموذج التمويل للبنان ومخاطر متزايدة على قدرة الحكومة على خدمة ديونها. وأضافت أن لبنان يحتاج تدفقات كبيرة لرؤوس أموال لتغطية العجز الكبير في كل من الموازنة والحساب الجاري. وقال وزير المال إنه سيتم التعامل مع هذه التقارير بشكل مسؤؤل وأبدي ثقته من تمكن لبنان من الخروج من هذه الأزمة.

وأكدت وكالة ستاندراند اند بورز تصنيف لبنان الائتماني عند (B-/B) وقالت إن التوقعات ما زالت سلبية. وقال التقرير إنه يتوقع تحقيق لبنان تقدما بشأن الإصلاحات لتحسين ثقة المستثمرين في ضوء ضعف تدفق العملة الأجنبية.



علي الخليل

إجراء إصلاحات. وتزايد الحافز لتطبيق إصلاحات بسبب بطء تدفق الودائع للقطاع المصرفي الذي يعد مصدرا مهما لتمويل الدولة.

قال وزير المال اللبناني لروبيرتو إن لبنان ملتزم بالإصلاحات الاقتصادية وسيغلب على أزمته، وذلك بعد أن خفضت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني للبنان إلى (CCC) بينما أكدت وكالة ستاندراند اند بورز تصنيفها عند (B-/B).

وأضاف علي حسن الخليل أن تقارير التصنيفات "تذكير للبنان بأن عمل الحكومة ليس ترفا بل ضرورة قصوى في المرحلة القادمة".

وقال "التصنيف يصف الأمور كما نعرفها ونعمل على معالجتها من خلال الإصلاحات الهيكلية التي بدأنا بها وسنزيد وتيرتها". ويواجه لبنان أحد أكبر أعباء الدين العام في العالم والذي يبلغ 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كما يعاني بطئا في النمو الاقتصادي منذ سنوات. وتواجه الأوضاع المالية الحكومية، التي تعاني من الفساد والهدار، ضغوطا بسبب تضخم القطاع العام وتكاليف خدمة الديون ودعم شركة الكهرباء الحكومية. وحذر زعماء لبنانيون من حدوث أزمة مالية إذا لم يتم

الذهب يقفز 2 بالمئة بعد موقف الفيدرالي لتيسير السياسة النقدية



"ينبغي ألا نفاجا إذا رأينا مجلس الاحتياطي الاتحادي يجري تخفيضات للفائدة بمقدار نقطة مئوية كاملة على مدار الاثني عشر شهرا القادمة مع برنامج جديد للتيسير النقدي".

وأشارت كلمة باول ردا غاضبا من ترامب على تويتر، متسائلا عما إذا كان رئيس مجلس الاحتياطي هو "عدو" أكبر من الرئيس الصيني شي جين بينغ.

وحسب ترامب أيضا جرم غرضه على الصين بأن أمر الشركات الأمريكية بأن تدرس إغلاق عملياتها في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو ما دفع الأسهم إلى هبوط حاد وأثار المزيد من الترددات إلى الذهب باعتباره من الأصول الاستثمارية الآمنة.

وجاء هذا بعد أن كشفت الصين النقاب عن رسوم جمركية انتقامية على بضائع أمريكية بقيمة 75 مليار دولار. وصعد الذهب حوالي 8 في المئة حتى الآن هذا الشهر، وحوالي 19 في المئة منذ بداية العام وسجل رابع أسبوع على التوالي من المكاسب. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، صعدت الفضة 2.6 بالمئة إلى 17.45 دولار لاونقية بينما زاد البلاتين 0.18 بالمئة إلى 858.80 دولار لاونقية.

وهبط البلاتينوم 1.6 بالمئة إلى 1453.03 دولار لاونقية، لكن المعدن المستخدم في أجهزة تنقية العادم بالسيارات سجل ثالث أسبوع على التوالي من المكاسب مع صعود حوالي 0.9 بالمئة.

قفزت أسعار الذهب اثني في المئة مع تفسير المستثمرين كلمة جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في ندوة جاكسون هول على أنها تميل نحو موقف تيسيري للسياسة النقدية، في حين فاقت أحدث تعليقات للرئيس دونالد ترامب التوترات التجارية مع الصين.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية 1.9 بالمئة إلى 1527.31 دولار للاونقية في أواخر جلسة التداول بعدما وصل في وقت سابق إلى 1529.67 دولار وهو أعلى مستوى له منذ الثالث عشر من أغسطس آب عندما سجل أعلى مستوى في ست سنوات عند 1534.31 دولار.

وارفعت العقود الأمريكية للذهب 1.9 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1537.60 دولار للاونقية.

وقال بوب هابركورن كبير محللي الأسواق في آر.جيه. أو فيوتشرز "حقيقة أنه (باول) قال إنهم (مجلس الاحتياطي الاتحادي) سيتصرفون بالطريقة الملائمة لدعم النمو هي شيء من شأنه أن يدفع أسعار الذهب للصعود. هم لديهم أداتان رئيسيتان هما تيسير الكمي أو خفض أسعار الفائدة، وكلاهما سيستب في صعود الذهب". وقال باول إن الاقتصاد الأمريكي في "موضع موات" لكنه قدم قرائن قليلة بشأن تخفيضات أسعار الفائدة في اجتماعه القادم. بيد أنه عد سلسلة مخاطر اقتصادية وجيو سياسية يراقبها مجلس الاحتياطي مشيرا إلى أنها مرتبطة بالصراع التجاري.

وقال إدوارد موي كبير محللي السوق في أواندا

قطاع المصارف الأوروبي في مرمر نيران الديون



قبل عدة أشهر أعلن مصرف "دويتشه بنك" الألماني عن خطة واسعة النطاق لإعادة الهيكلة، تضمنت حينها تسريع أعداد كبيرة من الموظفين لديه لضغط النفقات. وقرر عدد آخر من البنوك الأوروبية خاصة في إيطاليا، أن يحذو حذو البنك الألماني، وبنهاية هذا العام سيقوم بنك "يونى كريديت"، الإيطالي بإنهاء خدمات تسعة آلاف موظف، ضمن خطة لطرده 10 في المائة من القوة العاملة لديه.

تعد عمليات إنهاء خدمات الموظفين وتسريحهم المحوطة بشكل كبير لدى البنوك الأوروبية الكبرى مؤشرا واضحا على أن صناعة المصرفية الأوروبية لم تنتعش تماما منذ الأزمة المالية التي ضربتها في نهاية عام 2008.

ويعتقد البروفيسور جيمس بريتون الرئيس السابق للجنة المالية التابعة لبنك إنجلترا "المركزي البريطاني" أن البنوك الأوروبية بعكس نظيرتها الأمريكية تعاني اختلالات حقيقية تعوق عن النهوض وتضعها في موقف مالي صعب. ويضيف أن "الولايات المتحدة تبنت في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 سياسات نقدية ومالية كمية ضخمة لمساعدة القطاع المصرفي على النهوض من كبوته، وبفضل مجموعة ضخمة من التسهيلات تعززت الرقابة على الصناعة المصرفية، في الوقت ذاته ساعدت الحكومة البنوك خلال الأزمة، بضح كميات ضخمة من رأس المال وبقوة في النظام المصرفي، ولهذا نجحت في تقليص فترة أزمة النظام البنكي الأمريكي، وبالتالي فإن ربحية الصناعة المصرفية الأمريكية تعافت خلال فترة زمنية مقبولة زمنيا، وبالنسبة إلى أوروبا، فإن الأمر مختلف من وجهة نظر البروفيسور بريتون، ويستندرك قائلا "في أوروبا كان هناك نقص في السياسة المالية الموحدة، ولم يتم إطلاق الآلية التنظيمية الموحدة للقطاع المصرفي الأوروبي في منطقة اليورو إلا في نوفمبر عام 2014، ولم يزل تراجع المنظومة البنكية الأوروبية الدعم والمساعدة الضرورية من السياسيين، ومن ثم تباطأت عملية تخفيض المديونية".